



عقد اتفاق على توريد أدوات رياضية

لصالح وزارة التربية والتعليم

عطاء رقم (2022/31)

إنه في يوم الخميس الموافق 2022/3/25 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوزارم العامة بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/ مديرعام الإدارة.
طرف ثان: شركة محمد عبد الرحمن ساق الله وشركاه (ملك الرياضة)
عنوانها الرئيسي/ غزة - شارع عمر المختار-مشتغل مرخص / 563421437
يمثلها السيد/ ايهاب محمد مصباح عاشور (بصفته مفوض) هوية رقم/ 900614207
هاتف -2818215 جوال رقم/0597255560

مقدمة الاتفاق:

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2022/31 بشأن توريد أدوات رياضية لصالح وزارة التربية والتعليم، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وذلك وفقاً للأصناف والأسعار والوحدات والجداول المحددة في قرار الإحالة النهائية الصادر بتاريخ 2022/3/15 على الطرف الثاني كون عرضه الأرخص المطابق، بمبلغ إجمالي قدره (133175 شيكل) مائة وثلاثة وثلاثون ألف ومائة وخمسة وسبعون شيكل فقط لا غير، على أن يكون شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل و كافة انواع الضرائب والرسوم. لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والجداول المحددة والأسعار المقدمة من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/3/15 بشأن العطاء رقم 2022/31 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.

شركة ملك الرياضة
هاتف: 2818215-08
جوال: 222122-0598





2. يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة التي تطلب منه لوزارة التربية والتعليم أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ استلامه امر التوريد الخطي، ويكون التوريد على نفقة الطرف الثاني ووفقاً للمواصفات الفنية وجدول الكميات والعينات المعتمدة والأسعار المتفق عليها، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية المشار إليها أعلاه أو تخفيضها بنسبة 25% ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك .
3. لا يحق للطرف الثاني الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجة ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.
5. يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن المواد التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه على أن يتم الدفع خلال شهر من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة ويكون السعر شاملاً كافة أنواع الضرائب والرسوم وأجور النقل والتحميل والتوصيل، وكذلك كافة الرسوم والمصاريف المتعلقة بهذا الصدد .
6. يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات و الكميات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.
7. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بمبلغ وقدره (1000 \$) فقط ألف دولار أمريكي لا غير، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع دولة فلسطين بغزة، على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة تنفيذ هذا العقد.





General Supplies Department

8. يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخضم يومياً 1% من قيمة الأصناف التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتباراً من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.
9. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامناً مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.
10. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة فلسطين، وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف ثاني

شركة محمد عبد الرحمن ساق الله وشركاه (ملك الرياضة)
يمثلها السيد/ ايهاب محمد مصباح عاشور
(بصفته مفوض)

طرف أول

الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة



Handwritten signature in blue ink.

